نموذج بحث جامعي في القانون

إنّ من أهم الأفرع القانونية التي لا يمكن أن يتمّ الاستغناء عنها في أيّ نظام قانوني هو نظام الإثبات، وهو الطريق الذي يمكن لصاحب الحق أن يصل به إلى حقّه، والتشريعات في مختلف الدول في طرق الإثبات تختلف من دولة لأخرى، ولأهمية هذا الأمر فإنّني اخترت أن يكون هو موضوع هذا البحث القانوني الجامعي.

يعالج البحث مشاكل تعريف عبء الإثبات، والملامح التي تدل على تطوره، والمخاطر التي قد يؤدي إليه تبني نظام الإثبات، ويهدف البحث إلى تحديد مفهوم عبء الإثبات، والمبادئ التي تتفرع منه، وتكمن أهميّته في فهم أهمية تبني أحد الأنظمة، وفهم المبادئ العامّة لهذا التصنيف القانوني، وقد سمي العبء القانوني لصعوبته عندما يتحمّله أحد الخصوم، وتحمل عبء الإثبات المدعي وعليه أن يثبت ادّعاءه، وقواعد الإثبات القانوني لا تتعلق بالنظام العام، ويمكن الاتفاق بين الخصوم، وقد استمدت القاعدة أنّ البينة على من ادعى فالذّمة في أصلها البراءة حتّى يتمّ تحقيق عكس ذلك، فالمدعي ليس من قام برفع الدعوى ابتداءًا والمدعى عليه ليس أيضًا من رفعت عليه الدعوى ابتداءًا، ولكن المدعي هو من يدعي خلاف الأصل والمدعى عليه هو من يتمسك بالأصل، إنّ لكل مذهب من مذاهب الإثبات مخاطر معيّنة وتبعيات معقدة.

وفي الختام نتمنى أن أكون قد تمكنت من توضيح عبء الإثبات وتبعياته، ومبادئه التي تتفرع عنه، وأن أكون قد وضّحت مفهوم الإثبات والسبب الذي يدعو لتسميته بالعبء، وبيان مدى تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام، وأوصي أن يتمّ تبني نظام قانوني لنظام الإثبات المقيد وما سواه من الأنظمة التي يتم اتباعها في الإثبات، وختامًا أشكر الله العلي القدير الذي مكنني من الوصول لهذه النقطة ولختام هذا البحث الجامعي الهام.